كلية الحقوق
قسم القانون المدني

الحماية المدنية للمستهلك في العقد الإلكتروني

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدم من الباحث

مصطفى رفعت مصطفى رمضان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (**رئيساً**)

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عبد العزيز المرسى حمود (**عضواً**)

أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق – جامعة المنوفية.

وعميد كلية الحقوق – جامعة السادات سابقًا.

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة عين شمس.

وعميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقًا.

أ.د/ محمد محمد أبو زيد (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: مصطفى رفعت مصطفى رمضان.

اسم الرسالة: الحماية المدنية للمستهلك في العقد الإلكتروني دراسة مقارنة

الدرجة العلمية: الدكتوراه .

القسم التابع له: القانون المدني .

اسم الكلية: الحقوق .

الجامعة: عين شمس .

سنة التخرج :

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الحقوق
قسم القانون المدني

الحماية المدنية للمستهلك في العقد الإلكتروني (دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحث

مصطفى رفعت مصطفى رمضان

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

أ.د/ محمد نصر الدين منصور (رئيساً)

أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

أ.د/ عبد العزيز المرسى حمود (عضواً)

أستاذ القانون المدنى - كلية الحقوق – جامعة المنوفية.

وعميد كلية الحقوق – جامعة السادات سابقًا.

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة عين شمس.

وعميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقًا.

أ.د/ محمد محمد أبو زيد (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العظيم

سورة المجادلة: آية (١١)

إهداء

- إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار **والدي العزيز** أدامه الله لي.

- إلى من ربتني وأنارت دربي .. إلى من كان عطاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب **أمي الحبيبة**.

- إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد بعد الله .. إلى شمعة متقدة تثير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها **إخوتي**.

- إلى من كانت ملاذي وملجئي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل **زوجتي**.

- إلى أبني وبنتي الأحباء فلذة كبدي ونور فؤادي **رفعت وريتال**.

- إلى الأخوات اللاتي لم تلدهن أمي إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي **أصدقائي**.

- إلى الذين وقفوا بجانبي بكل عزم وهمة جهاز حماية المستهلك وعلى رأسهم رئيس الجهاز وأخص بالذكر **الأستاذ/ مصطفى عبد الستار** جزاه الله عني خير الجزاء.

الباحث

انطلاقاً من قوله تعالى: "هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ" (سورة الرحمن الآية ٦٠)، وقوله أيضاً: " وَإِذْ تَأَذّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنّكُمْ ..." (سورة إبراهيم جزء من الآية ٧) وقوله صلى الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" وإقراراً وعرفاناً بالفضل لأهله، ولا يعرف الفضل إلا ذووه، فإنني أتقدم بوافر الشكر، وعظيم الامتنان إلى أستاذي الكريم على تفضله بقبول الإشراف على رسالتي هذه:

الأستاذ الدكتور/ خالد حمدى عبد الرحمن أستاذ ورئيس قسم القانون المدني- كلية الحقوق- جامعة عين شمس. وعميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس سابقًا، الذي أسدى من نصح مفيد وتوجيه سديد، حيث أفاض علي من صائب معارفه، وحسن لطائفه، ما أنعش عزيمتي، وضاعف همتي، وفوق هذا وذاك ما امتاز به من: الخلق الودود، والتواضع المعهود، إذ أشعرني بأخوة حانية مبرأة من التعالي، وهكذا الكرام، يزدادون تواضعاً كلما ارتقى بهم المقام.

إن كريم الأصل كالغصن كلما ازداد من حمل تواضع وانحنى

كما وأخص بالشكر الجزيل، والثناء الجميل، أستاذي القدير **الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو زيد أستاذ القانون المدني- كلية الحقوق – جامعة عين شمس،** الذي شرفني بإشرافه على رسالتي للدكتوراه، ومهما قلت من الكلمات وما حملتها من معاني فلن أوفي هذا الأستاذ القدير حقه فلن أزيد في قولي عن جزاك الله عني خير الجزاء.

كما وأخص بالشكر الجزيل أيضاً أساتذتي الكرام الذي تفضلوا بمناقشة رسالتي لتخرج في أحسن حال وأكمل مآل، فبذلوا وقتاً ثميناً، في مراجعة صفحاتها، ووضع بصماتهم النيرة عليها وهم:

الأستاذ الدكتور/ محمد نصر الدين منصور أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق – جامعة عين شمس.

والأستاذ الدكتور/ عبد العزيز المرسى حمود أستاذ القانون المدنى – كلية الحقوق – جامعة المنوفية. وعميد كلية الحقوق – جامعة السادات سابقًا.

وما أجمل أن يكتسي العلم المنيع بالخلق الرفيع، لينهل الطلاب الخصال الحميدة قبل أن يظفروا بالمعلومات الرشيدة، وأشهد بأن أساتذتي الكرام هم أهل لذلك، فلهم مني خالص الشكر والثناء، ولهم عندي خالص الدعاء. **الباحث**

مقدمة

يشهد هذا العصر ثورة معلوماتية في الاتصالات الرقمية التي قربت المكان، واختصرت الزمان وألغت الحدود الجغرافية بين الدول.

وكان استخدام هذه الوسائل مقتصرًا على الأغراض العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩[١] ثم استخدمت في الأغراض المدنية والاقتصادية، وفتحت المجال لإبرام العقود بمختلف أنواعها عبر الوسائط الإلكترونية، مما أدى إلى ظهور عقود تبرم عن بعد من خلال هذه الوسائط بما يسمى بالتجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، وكان بداية ظهورها عام ١٩٩٣[٢]، وأصبحت السلع والخدمات معروضة بطريقة غير ملموسة، ويتم العرض والإيجاب والقبول عن بعد في مجلس عقد افتراضي تُتبادل من خلاله المعلومات وسائر البيانات بسرعة فائقة مما يرتب عليه تحدياً أمام النظم القانونية التقليدية، ومن أبرز صوره التعاقد عن بعد عبر شبكة الإنترنت والتعبير عن الارادة وتطابقها عن طريق تبادل رسائل البيانات، وكذا نظام الوفاء والإثبات والقانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بالنظر في النزاع ومدى مواءمة النصوص القانونية القائمة مع ما أفرزته وسائل الاتصال الحديثة من تحديات.

لذا برزت العديد من المحاولات القانونية على الصعيد الفقهي والقضائي والتشريعي للوقوف على مشكلات المعاملات والأنزعة التي تنشأ

---

(1)Barry M. Leiner, Vinton G. Cerf, David D. Clark, Robert E. Kahn, Leonard Kleinrock,Daniel C. Lynch, Jon Postel, Larry G. Roberts, Stephen Wolff (1997). " A Brief History of the internet" , Part 1 , On the Internet , The Internet society (May / June) , http://www.isoc.org/oti/articles/0597/Leiner.html.

اطلع عليه بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠١٧

(2) http://www.ThefirstISP"Indra.com

اطلع عليه بتاريخ ١٢ اغسطس ٢٠١٧

بسبب التعامل بالوسائط الإلكترونية واقتراح الحلول المناسبة بشأنها من أجل تنظيمها، خاصة وأن أغلب هذه المعاملات تكون دولية، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الدولية والداخلية أن تقوم بتوحيد القواعد القانونية التي تطبق على المعاملات التجارية عبر الوسائط الإلكترونية في جميع دول العالم.

وبتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٦ قامت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي اليونسترالي (UNCITRAL) بإصدار القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية[٣] الذي يحتوي على مجموعة من القواعد والإرشادات تهدف إلى تهيئة بيئة قانونية ملائمة للتجارة عبر الوسائط الإلكترونية، كما أصدر قانون اليونسترال النموذجي للتوقيع الإلكتروني في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ بهدف الاعتراف بحجيته وبيان شروطه والمتطلبات اللازمة لذلك متضمناً دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للأخذ به سواء بإصدار تشريعات مستقلة أو بإجراء تعديلات على قوانينها الداخلية، واستجاب الاتحاد الأوروبي بوضع مشروع قانون نموذجي للتجارة الدولية لدول الاتحاد الأوروبي مستوحي من دراسة الأمم المتحدة السابقة، ومن ثم فيجب العمل على توفير التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية بما يكفل الثقة بها ويشجع رواجها في السوق المصري والعربي، خاصة أنها أصبحت موجودة وبقوة في الدول العربية، وسنوضح ذلك من خلال الفقرات التالية والمدعمة بالرسوم البيانية المقدمة من موقع بيفورت[٤].

---

(3)http://www.uncitral.org/uncitral-texts/electronic_commerce/ 1996 model.html.

(٤) بيفورت هي جزء من مجموعة سوق التي تم تأسيسها في عام ٢٠١٣. بيفورت هي خبير تكنولوجيا وحلول معالجة عمليات الدفع في أكبر الأسواق في منطقة الخليج والشام، حيث تعمل في دولة الإمارات ومصر والسعودية ولبنان والأردن وقطر.
https://www.payfort.com/ar/
اطلع عليه بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٦.

رسم توضيحي لبيان نمو التجارة الإلكترونية في الدول العربية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥م

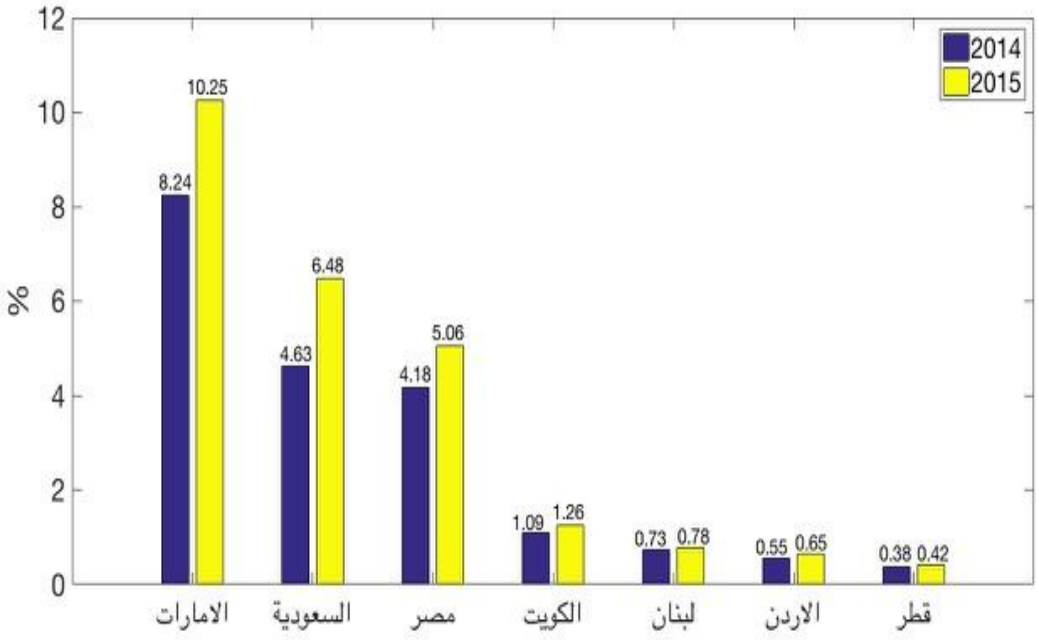

الرسم التوضيحي رقم (١)

من خلال الرسم البياني الموضح أعلاه تبين لنا توسع سوق التجارة الإلكترونية بنسبة ٢٣,٣% الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية وكذلك حققت مصر نمواً كبيراً، وبعدها جاءت لبنان وقطر وبالنظر إلى السعودية نجد أن التجارة الإلكترونية تعتمد أكثر على حجوزات تذاكر الطيران بينما تأتي مصر والإمارات في الترفيه، وكان النمو في قطاع الطيران في لبنان والكويت وقطر بمعدلات أقل.

وبنظرة عامة سيتضح لنا أن حجم سوق التجارة الإلكترونية السعودي سنة ٢٠١٥ بلغ ٢,٢٥ مليار دولار مرتفع عن سابقه ١,٥ مليار دولار. وكان حجم سوق الخطوط الجوية ٢,٦٧ مليار دولار، بينما يبلغ حجم سوق السفر عموماً ١,٥٥ مليار دولار، وحتى سوق الترفيه ارتفع بنسبة جيدة لكنه لا يمثل أرقامًا كبيرة أمام باقي القطاعات.